



# مكتبة مكة المكرمة

مخطوطة

رسالة في المواقيت

المؤلف

جعفر بن أبي بكر بن جعفر لبني

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة مكة المكرمة.

فقہ شافعی  
۵۱

رسالہ فی الواقیۃ

جعفر لیبی

کتابخانہ ملک محمد علی خاں  
۱۹۱۲ء  
خطوط

ص ۸

فقہ شافعی  
۵۱

رسالہ فی الواقیۃ

للسلامه انفاضل  
الشیخ جعفر لیبی

تابع الفقہ

۱۶  
قدس

۵۱  
خطوط

۸

فقہ شافعی  
۵۱  
درس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين يقول  
المفتقر الرحمة ربه الغني جعفر بن ابى بكر اللبني احد طلبة العلم بالسجدة الحرام  
**امهد للمقصود** مسألة كل من قصد دخول الحرم من اهل الآفاق لا يجوز له دخوله  
بالاحرام بحج او عمرة واهل الآفاق من كانت منازلهم خارج المواقيت الآتية  
ذكرها والمراد هم من التحق بهم مكى ذهابا الى الطائف او المدينة مثلا وعاد راجعا  
الى مكة فانه لا يدخلها الا محرما ينسك ولو لم تطل غيبته والمواقيت لاهل الآفاق  
اي التي لا يجوز تجاوزها لمريد الحرم الا محرما هي الخمسة المنصوص عليها ذو  
الحليفة والحجفة وذات عرق ويالمم وقرن المنازل وكلها معلومة الا الحجفة =  
فقد عني محلها وجعل العلماء رابعها لاعتبارها وهي ابعد منها عن مكة بمكة ارنصف  
مرحلة وكلما تم تدل على ان السائر من رابع قاصدا مكة يمر على نفس الحجفة وان  
جهل مكانها لانه يحاذيها والما اجازوا تاخير الاحرام عن ذي الحليفة اليه بالليل  
قد برهانها دقيقة يعرض عليها بالنواجذ فالقاصد دخول الحرم من اهل الآفاق  
ومن التحق بهم ان كان يمر في طريقه على واحد منها فعليه الاحرام منه وان كان يمر  
على اثنين منها او اكثر فعليه الاحرام من الاخير اي الاقرب الى مكة والابعد افضل  
ان كان يأمى على نفسه الوقوع في حظورات الاحرام بل الافضل والحالة هذه الاحرام  
من دوتق اهله وان كان لا يمر في طريقه على واحد منها احرام اذا حاذى احداهما  
وعبارق البحر فعليه ان يحرم اذا حاذى آخرها فانتقال الحكم الى اعتبار المحاذاة  
اذ لم يمر في طريقه على واحد من الخمسة اما ان مر على واحد يقفها فلا يترك الاحرام  
عنه ليعلم اذا حاذى ما بعد من سافر من المدينة قاصدا مكة من طريق ينبع  
والبحر فانه اذا اتى ذوالحليفة يجب عليه ان يحرم منها ولا يترك الاحرام ويحرم اذا  
اتى على محاذاة رابع في البحر بخلافه اذا سافر بر فانه له ان لا يحرم من ذي الحليفة  
ليحرم من رابع كما نصوا عليه وهاهنا مسألة هي المقصود من جمع هذه الرسالة  
الحقير فتمتها من كلالهم وامليتها في الدرس منذ بضع سنين وهي ان القادسيين  
في البحر من مصر والشام والمغرب ونحوهم من كل من ركب البحر من السويس قاصدا

مكة

مكة جرت عادتهم انهم يحرمون اذا حاذوا رابعا في البحر والذي فهمته ان ذلك غير  
متعين بل يجوز لهم ان يؤخروا الاحرام عن محاذاة رابع الى محاذاة غيره مما هو  
اقرب منه الى مكة من المواقيت كقرن المنازل فلم يأن يؤخروا الاحرام الى جيق ويجزوا  
منها انما تحاذى قرنا اعنى انما تساويها وتماثلها مسافة لأن مسافة ما بين قرن  
والحرم لمسافة ما بين جيق والحرم بل هذه انما يعرف ذلك من سلك  
الطريقين وهذا الذي فهمته ما خرد من اطلاقهم المحاذاة حيث قالوا ومن لم  
يمر في طريقه على واحد من المواقيت الخمسة يحرم اذا حاذى احداهم ولم يقولوا  
اذا حاذى اقرب ميقات منها اليه عن يمينه او يساره ثم نقل هذا الحكم الى بعض  
الافاضل فانكروا اشده الانكار وزعم انه مبني على جرفها رفا حبت تحرير هذا  
المطلب بقدر ما يصل اليه فهمي ليعرض على الافاضل فان سلموه فيها ونعت وال  
تشاركنا في البحث فيه بالكتابة على وجه يظهر به الصواب الذي هو مقصود كل  
منصف فاقول وبالله التوفيق ان قرن المنازل الذي هو ميقات اهل نجد =  
والطائف شرقي بالنسبة الى مكة هو اقرب اليها مسافة من غيره من المواقيت  
ومن كان قاصدا مكة في البحر الملح بجزر السويس كلما وصل الى نقطة من الارض بينها  
وبين الحرم كما بينه احد المواقيت والحرم فقد حاذى ذلك الميقات الى ان يصل =  
آخر النقطة بينها وبين الحرم كما بينه قرن والحرم وحسب ان يكون قد حاذى قرنا  
وهذا هو مراد صاحب البحر بقوله واخرها باعتبار المحاذاة قرن المنازل اه  
ولا يخفى ان النقطة التي تحاذى قرن المنازل في حق القادسيين من السويس بهذا  
المعنى هي جيق او بعد السير منها بيسير وهذا الفاضل المنكر لا يخلو اما ان يقول =  
لا تسمى هذه الحالة محاذاة فيستبعد تسميتها محاذاة لما يراه من البعد بينهما  
وكون الحرم بينهما او يقول تسمى محاذاة ولكن الاعتبار الاحرام محاذاة مخصوصة  
على وجه مخصوص فان كان الاول احتجنا ان نشب ان هذه الحالة تسمى محاذاة  
فنقول المحاذاة مفهومها المماناة والمساواة والتقدير قال في القاموس وشرحه  
تاج العروس هذا النعل حذوا وحذاء ككتاب قدرها وقطعها زاد الازهرى  
على مثال وحذا النعل بالنعل والقنق بالقنق اي قدرها علمها وفي الصحاح

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

قد وكل واحد على صاحبها ومنه المثل حذو القنق بالقنق وحذا حذو زبير  
فعل مثل فعله ومنه الحديث لتركب سنن من قبلكم حذو النعل بالآخرى أى  
تعملون مثل عملهم وفي حديث ابن عباس ذاك عرق حذو قرن أى مسافرتا إلى  
الحرم سواء انتهى المراد من عبارة القاموس وبشرحه باختصار والمثل المذكور  
قال البيهقي يضرب في التسوية بين الأمرين وفي الأساس تحاذى القوم المال  
أى تقاسموا سوية وفي المقامة الرابعة الديمقراطية من مقامات الحريرى  
وتحاذى في الفعال حذو النعل فسر الشراح تحاذى بنتساوى فإذا ثبت  
أن حاذى بمعنى ساوى فقول علمائنا من لم يمر في طريقه بميقات من هذه الخمسة  
يحرم إذا حاذى أحدها أى ساوى أحدها مسافة بأن تكون مسافة النقطة التي  
هو فيها إلى الحرم كمسافة ذلك الأحدها إلى الحرم فإن قيل إذا سلمنا أن حاذى بمعنى  
ساوى فمن أين ثبت أن وجه المساواة هو اتحاد المسافة المذكورة ولم لا يجوز  
أن يكون غير أجيب هو المتبادر ولا يفهم أحد سواء وقد صرح به شارح  
القاموس فيما نقلناه عنه من تفسير حديث ابن عباس وأصرح منه بعلق  
اللسان ونصها في حديث ابن عباس ذاك عرق حذو قرن الحذو والحذاء الزناء  
والمقابل أى أنها محاذيتا وذات عرق ميقات أهل العراق وقرن ميقات أهل نجد  
ومسافرتا من الحرم سواء ولم نجد في كلامهم ما يدل على أنه لا بد في المتحاذيين  
أن يكون في جهة واحدة بأن يكون أحدهما في يمين الآخر أو في يساره ومن  
وجد أو عرف وجهها آخر للمساواة فليفتح ويؤيد فهمي هذا من كتب علمائنا  
قول صاحب البحر قالوا من كان في براوج بحر لا يمر بواحد من هذه المواقيت  
المذكورة فعليه أن يحرم إذا حاذى آخرها أو قال بعد أسطر وآخرها  
باعتبار المحاذاة قرن المنازل فإنه يؤخذ من مجموع الفرضيتين قضية قائمة  
من كان من القاديين إلى مكة في البحر فعليه أن يحرم إذا حاذى قرن المنازل  
فقد تصور محاذاة قرن المنازل من تلك الجهة التي هي في البعد منه بهذه  
المنابة وبينها الحرم وفي البحر أيضا أثناء ما ذكرنا معناه أنه اجتمع في  
جته الرابعة بالشهاب بن جبروانه ناقشته في اعتبار المحاذاة وقال له

ينبغي

ينبغي على مذهب الحنفية أى من اعتبار المحاذاة أن لا يلزم الإحرام من أربع بل من  
خليص القرية المعروفة فإنه حينئذ يحاذى آخر المواقيت وهو قرن المنازل أه  
فانظر كيف تصور ابن جبر محاذاة خليص لقرن مع ما بينهما من البعد مع كون  
أحدهما في غرب مكة تقريبا والآخر في شرقها والحرم بينهما ومع إمكان أن يصور  
بما هو أقرب من قرن يالمع عن اليمين وذات عرق عن اليسار وقد أجابه ابن نجيم  
صاحب البحر بجوابين أحدهما ما مر من أنه لا يصار إلى المحاذاة مع المرور على  
ميقات من المواقيت الخمسة إما من أتى راغبا فإنه يجب عليه الإحرام منه لأنه  
أحد الخمسة اعتبارا كما تقدمت الإشارة إليه الجواب الثاني أن مرادهم  
المحاذاة القريبة ومحاذاة المارين لقرن بعيدة لأن بينهم وبينه جبال والله  
أعلم فانظر إلى صاحب البحر كيف سلم محاذاة خليص لقرن وأدعى أنها محاذاة  
بعيدة والافكان الأخرى أن يقول ليست هذه محاذاة وحيث اتفق هذان  
الجليان ابن جبر وابن نجيم على تسليم أو تصور محاذاة خليص لقرن يقال  
لهذا الفاضل المنكر هل تصورهما أنت وتسليمها كما تصورها أو لا فإن قال نعم  
فيل له فجدد كذلك وأى فرق بينهما ولا اظنه يقول لا بعد ما سمعه من مجموع  
ما تقدم ثم أعلم أن ابن جبر قد تسامح في ذكر خليص ومراده موضع ما بين  
أربع ومكة يحاذى قرنا والأفخليص إلى مكة بعد مسافة من قرن إليها  
كما هو معلوم وإن كان الثاني بأن قال ذلك الفاضل تسمى هذه الحالة محاذاة  
ولكن المعبر للإحرام محاذاة مخصوصة وهي القريبة بأن يكون الميقات  
الأصلي عن يمين المار أو يساره لا في مقابلته والحرم بينهما وذلك أخذ  
من الجواب الثاني لصاحب البحر فنقول أن صاحب البحر لم يقطع به فإنه عبر عنه  
أو لا بل مرادهم المحاذاة القريبة على أنه لو قطع به لا يرد على أطراف القوم  
كيف وقد رد عليه أخوه صاحب الزهر بقوله وأقول في الجواب الثاني نظر لا يخفى  
لأن من لا يمر على أحد المواقيت الخمسة يحرم إذا حاذى آخرها قرب المحاذاة  
أو بعدت أه أى كما هو صريح المنقول بقول صاحب البحر قالوا الخ واقع ابن  
عابدين فيما علقه على البحر وفي حاشيته على الدر وبذلك يجاب عما أطلقه



المرحوم الشيخ طاهر سنبل فيما كتبه على الدر بقوله ومرادهم المحاذاة القريبة ولم يعزه  
الى احد ولعله تابع صاحب البحر وقد علمت ما فيه فان قيل جدد من المحل كما نطقت  
به كتب المناسك فكيف يسوغ تأخير الاحرام اليها اجيب ان كونها من المحل لكونها  
داخل الميقات الذي هي في جهته مسلم ولكن من اين لنا ان ذلك يناهز جواز تأخير  
الاحرام اليها لكونها محاذية لميقات آخر ليس في جهتها فان هذا حكم آخر  
لا يبتنى على ذلك الا ترى ان جميع المنازل التي بين ذي الحليفة ورايح كالصفرا  
وبدر هي معدودة من المحل نظر لكونها داخل الميقات الذي هو ذو الحليفة  
مع انه يجوز الاحرام منها لا فاقى ميقاته بالحفة فكونها من المحل لم يناهز جواز  
احرام الآفاق منها فتهبر والله سبحانه وتعالى اعلم **تمت**

بلغنى ان هذا الفاضل المشار اليه قال لبعض اصحابي ان هذا القول من صاحبك  
مخالف للاجماع فقلت هذا قول من لا يعرف ما الاجماع فانه لو فتش الكتب  
جميعها لا يجد قولاً معتدا به ان السائر في بحر السويس قاصدا مكة يجب عليه  
ان يحرم اذا حاذى رايقا فضلا عن كونه مجمعا عليه بل عباراتهم كلها مطلقة  
هكذا من لم يميز طريقه على احد هذه المواقيت الخمسة فعليه ان يحرم اذا  
حاذى احد ها وفي بعضها اذا حاذى آخرها فتتمل الاولى على التخيير والثانية  
على التعيين كما هو ظاهر لمن تهبر والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم تمت على يد جامعها

المختير جعفر بن ابي بكر اللبني المكي

غفر الله له والمسالمين آمين

آمين آمين

شبكة

الألوكة

www.alukah.net